

الانفتاح التجاري في العراق بين الإيجابيات والسلبيات للمدة 2014-2020

Trade openness in Iraq between the pros and cons for the period 2014-2020

*سونيا يغيازايران

Sonia Yeghiazaiyan

مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، جامعة البصرة - العراق

sonia.arzrony@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/04/30

تاريخ القبول: 2024/04/29

تاريخ الاستلام: 2023/09/26

الملخص: تهدف الدراسة الى التعرف على مؤشرات الانفتاح التجاري الثلاث (نسب مساهمة كل من الاستيرادات والصادرات والتجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي) في العراق للمدة (2014-2020) الذي يعد اقتصاده منكشفاً للخارج، لان نسبة كل منها قد تجاوزت الحد المسموح به، وما يزيد من خطورته، كونه يتركز في سلعة قابلة للنضوب والناجم عن (الاختلال في هيكله الإنتاجي وبنية الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي، الخ.)، وما لها من آثار إيجابية ضئيلة (زيادة الإنتاجية وجودتها وانخفاض الأسعار في الأسواق المحلية، الخ.) والسلبية وهي الغالبة (تدهور قدرة الأمن الغذائي وعجز الموازنة العامة للدولة، الخ.)، وتوصلت الدراسة الى نتائج عدة، أهمها (إقامة الدراسات والندوات والمؤتمرات العلمية الدولية/ توفير حماية كمركية للسلع الاستهلاكية المستوردة/ تنوع قاعدة الصادرات، الخ.).

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، درجة التركز السلعي والأهمية النسبية ل الصادرات - الاستيرادات، نسبة مساهمة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي.

تصنيف JEL: F13, F41

Abstract : The study aims to identify the three indicators of trade openness the ratios of both imports, exports and foreign trade to Iraq's gross domestic product (GDP), for the period (2014- 2020), whose economy is exposed abroad; because the proportion of each exceeded the allowable limit. What increases its danger is that it is concentrated in a commodity that is subject to depletion resulting from imbalance in its production structure and public expenditure structure to GDP, etc. It has few positive effects : an increase in productivity and quality, as well as lower prices in domestic markets, etc. The negative is predominant : deterioration of food security capacity, state budget deficit, etc.. The study produced several results, the most important of which are : international scientific studies, symposiums and conferences, royal protection of imported consumer goods, diversification of the export base, etc.).

Key words : Business openness, the degree of commodity concentration and relative importance of exports and imports, ratio of contribution of foreign trade to GDP.

JEL classification codes: F13, F41

1. مقدمة:

ان ظاهرة الانفتاح "الانكشاف" التجاري ليست محدثة، فقد تناولتها العديد من النظريات الاقتصادية منها الكلاسيكية (الميزة المطلقة لـ آدم سميث) -الميزة النسبية (ديفيد ريكاردو)- الطلب المتبادل لـ (جون ستوارت ميل)) والنيوكلاسيكية (وفرة عوامل الانتاج هيكشير-أوهلين)، والفكر الحديث (الفجوات التكنولوجية ودورة المنتج بمراحله الثلاث و وفورات الحجم)، وفي العراق، ومن خلال تحليل مؤشرات التجارة الخارجية من البنية السلعية لصادراته واستيراداته على وفق مؤشري درجة التركيز السلعي وأهميته النسبية الى التجارة الخارجية، كانت الصادرات النفطية هي السمة الغالبة مقابل تدني صادراته غير النفطية، في حين اتسمت السلع المستوردة الاستهلاكية الجزء الأكبر من هيكل استيراداته، وعلى وفق مؤشرات الانفتاح التجاري الثلاث (نسب مساهمة الاستيرادات والصادرات والتجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي)، يعد اقتصاده منفتحاً على العالم الخارجي، لاسيما ان نسب الأخيرة، قد تجاوزت الحدود المسموح بها، ويعزى الى اختلالاته الهيكلية المتمثلة بـ(هيمنة مساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي مقابل تراجع قطاعاته الإنتاجية "الزراعة والصناعة"، وبنية انفاقه العام من ارتفاع نسبة مساهمة الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري، الخ.)، وما له من آثار إيجابية على الرغم من انها ضئيلة وسلبية وهي الغالبة التي تستدعي معالجتها.

1.1. أهمية البحث: تكمن في دراسة مشكلة انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي من حيث اعتماده على تغطية حاجاته الاستهلاكية خلاله "تعكس نوعية النشاط الاقتصادي القائم"، مما يتطلب وضع العديد من الإجراءات للحد منه.

2.1. إشكالية البحث: تنطلق من صياغة السؤالين الآتيين:

• ما هي مؤشرات الانفتاح التجاري وأسبابه في العراق للمدة (2014-2020)؟

• * ما هي الآثار الإيجابية والسلبية الناجمة عن أعلاها للمدة المذكورة في العراق؟

3.1. فرضية البحث: ان للانفتاح التجاري في العراق، آثار ما بين "الإيجابية-الضئيلة" و"السلبية-الغالبة".

4.1. هدف البحث: بيان مؤشرات الانفتاح التجاري وأسبابه وما له من آثار إيجابية وسلبية في العراق على حد سواء.

5.1. منهجية البحث: تضم الدراسة الأطار النظري للانفتاح التجاري من النظريات المفسرة والمفهوم، والتحليلي من حيث مؤشرات الانفتاح التجاري والأسباب الناجمة عنه، وما يترتب عليهن آثار إيجابية وسلبية في العراق، وختمت بعدد من الاستنتاجات والمقترحات.

2. الأطار النظري "المفاهيمي" للانفتاح التجاري

1.2. النظريات المفسرة للانفتاح التجاري:

1.1.2. الانفتاح التجاري في الفكر الكلاسيكي: ظهر الفكر الكلاسيكي في التجارة الدولية في الربع الأخير من القرن (الثامن عشر) وأوائل القرن (التاسع عشر)، ومن أهم روادها (آدم سميث وديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل)، كرد فعل لمذهب التجارين المؤيد لفرض الدولة قيوداً على التجارة الخارجية من أجل الحصول على المعادن النفيسة "الذهب والفضة"، لاسيما ان الأخيرة كانت مقياساً لقوة الدولة الاقتصادية آنذاك. (حاتم، 1995: 9) ومنها:

أ- الانفتاح التجاري ونظرية (النفقات) الميزة "المطلقة" - فروق التكاليف المطلقة): تعبر عن مفهوم الإنتاجية "مقدار ما ينتج في ساعة عمل واحدة من السلع" والوجه الآخر (المعكس) للإنتاجية هو (الكلفة)، فكلما ارتفعت الإنتاجية - انخفضت الكلفة بالقدر نفسها، والعكس بالعكس، لذا يمكن التعبير عن مبدأ (الميزات المطلقة) بـ (الكلف المطلقة)، للمزيد في ذلك، أنظر في: (أمين، 2008: 47). يعد المفكر الاقتصادي (آدم سميث (1723 - 1790) أول من قام بتفسير التجارة الدولية والتخصص الدولي تفسيراً علمياً، فالمتاجرة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة "وجود فوارق" في تكاليف انتاج السلع والخدمات الناشئة عن توفر عوامل الإنتاج الضرورية كـ (المناخ والموارد العاملة والأيدي العاملة، الخ.)، إذ تخصص الدولة في انتاج السلعة التي تستطيع انتاجها بكلفة أقل وتبادلها بسلعة أخرى كلفتها أقل في الدول الأخرى (أبو شرار، 2007: 37)، بمعنى آخر، ان حرية التجارة على وفقه يتمثل في: "ان التصرف المنطقي والرشيد هو: ان يتخصص كل بلد في انتاج السلعة أو السلع التي له في انتاجها منفعة مطلقة على الآخرين، ثم يبادل ما زاد عن حاجته من هذه السلع بما فاض عن حاجة البلدان الأخرى من السلع" (عبد الرضا، 2012: 125)، وهذا بدوره يؤدي الى التخصص وتقسيم العمل الدولي "وهما حجر الزاوية عند (آدم سميث)، وتم تطبيقه على التجارة الخارجية" (الحسناوي، 1987: 47)، الى جانب تقليل الاحتكارات المحلية، وفي توفير فرص

العمل مع استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة وزيادة الإنتاج، ومن ثم اتساع نطاق السوق من محلية ضيقة الى دولية واسعة" كلما اتسعت السوق، ازدادت امكانية تقسيم العمل وارتفعت الإنتاجية تبعاً لذلك" (أبو عيده وشعبان، 2009: 187)، إلا من الانتقادات الموجهة اليها:

* أهملت ظروف الدول التي لا تتمتع بميزات نسبية، ومن ثم، فأنها سوف تستورد كل شيء دون قدرة على التصدير، وهو أمر غير واقعي. (الكواز، 2009: 3)

* تفسيرها لقيام التجارة الدولية على وفق اختلاف النفقات المطلقة، لا يغطي إلا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. (أبو شرار، 2010: 36).

ب- الانفتاح التجاري ونظرية (النفقات "الميزة" النسبية) لـ ديفيد ريكاردو (1772 - 1823):

تعد نظرية (النفقات النسبية) من أهم النظريات التي أصبحت منذ ظهورها في كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) في (1827) النظرية التقليدية المعتمدة في بيان التخصص الدولي (عجمية، 1978: 26)، على وفقها وفي ظل ظروف التجارة الحرة، تخصص كل دولة في انتاج السلع التي يمكن انتاجها بنفقات نسبية أرخص نسبياً "السلع التي لديها ميزة نسبية فيها"، وستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها. (السمان وآخرون، 2009: 363)، أي ان الشرط الضروري والكافي للتجارة الدولية" تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها" ان تقوم عند اختلاف النفقات النسبية للسلع وليس عند تساويها. (الحسناوي، 1987: 57)، ومن مميزاتها، في حال تخصص كل دولة في انتاج السلعة التي تحرز فيها ميزة نسبية، فأن الناتج العالمي سوف يزداد، إلا انها تعرضت لانتقادات في ظل الفروض التي اقتضتها، ك(ان التبادل التجاري يتم بين دولتين وسلعتين "تتوافر عناصر انتاجهما في الدولتين معاً" دون ان يكون هناك تحديد لنوعية السلع وصفاتها "بعد افتراضاً غير واقعياً"، لان التبادل الدولي لا يقع بين دولتين ولسلعتين فقط، بل بين دول عدة وبسلع عديدة (الحسناوي، 1987: 55)، فضلاً عن ذلك، ركز (ريكاردو) على قياس نفقات السلع كلف الإنتاج "بوحدة من العمل على وفق نظرية "القيمة للعمل" وهو أمر غير واقعي، لوجود عوامل أخرى تحدد هذه الكلف، منها عنصر (رأس المال)، ناهيك عن الصعوبة في تقدير كمية العمل المبذول في انتاج السلع في دول أخرى، وافتراضها انعدام نفقات النقل والتعريف الكمركية، فأن كانت مرتفعة، فأنها ستلغي الميزة النسبية التي يتمتع بها البلد المنتج لهذه السلعة، مما يؤدي

الى وقف عملية التصدير، لان تكلفة انتاج السلعة في بلد المصدر تصبح أعلى منها في بلد المستورد. (أبو شرار، 2010 : 43).

ج- الانفتاح التجاري ونظرية القيم الدولية (الطلب المتبادل) لـ جون ستيوارت ميل (1806-1873): لم يوضح (ريكاردو) مقدار الكسب بفعل التخصص، وهذا ما قام به صاحب هذه النظرية من اضافته لنظرية (ريكاردو) التفسير الخاص بنسبة التبادل في التجارة الدولية مع ابراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولي (معدل التبادل-المقايضة الدولي) (السمان وآخرون، 2009: 366)، فالتبادل التجاري ما بين السلعتين يعتمد على الإنتاجية النسبية في الدولتين (نسبة الكميتين المنتجين من السلعتين الى وحدة العمل المستخدمة في انتاجهما في كلا الدولتين)، أضف الى ذلك، ان التبادل التجاري يحدث عند (معدل مقايضة) يقع بين السعير النسبيين في الدولتين، الذي يتحدد على وفق مقابلة حجم الطلب في الدولتين أو الطلب المتبادل، ويتحقق التوازن عند النقطة التي تتساوى فيها قيمة الصادرات والواردات لكل دولة (الكواز، 2009: 4)، وان أي معدل آخر سوف ينتج عنه "اختلال في الميزان التجاري" ومن ظهور "الفائض أو العجز" في أحد البلدين. على الرغم من ان آراء (جون ستيوارت ميل) له الفضل في تقوية النظرية الكلاسيكية للتجارة، إلا انها لا تخلو من انتقادات، أبرزها: ان النفع الأكبر من تحرير التجارة الدولية يعود الى صاحب الطلب الصغير والنفع الأقل لصاحب الطلب الأكبر (في ظل ان معدل التبادل يعتمد على قوة طلب الدولتين على السلعتين ومرونة هذا الطلب). الجدير بالذكر، ان نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية تتمثل في نظرية (الميزات النسبية) بينما اتسمت (النظرية المطلقة) بأنها فاتحة التنظير لأسباب قيام التجارة والعتبة التي اعتلتها نظرية (الميزات النسبية) لتقديم رؤيتها في تفسير أسباب قيام التبادل التجاري الدولي. (أمين، 2008: 53).

2.1.2. الانفتاح التجاري في الفكر النيوكلاسيكي:

أ - الانفتاح التجاري والنظرية الحديثة (النظرية السويدية "هيكشير- أوهلين" نظرية وفرة عوامل الانتاج): يرجع ظهور فكرة هذه النظرية الى الاقتصادي السويدي (هيكشير)، إلا ان تلميذه (برتل أوهلين) قد رسم الخطوط التفصيلية لها في (1933)، إذ رفض الأخير نظرية (فروق التكلفة النسبية) كأساس للتخصص والتبادل الدولي، وان اختلاف أسعار عناصر الإنتاج هو الأساس (السمان وآخرون، 2009: 374)، لاسيما ان التجارة الخارجية بين الدول، تكمن في

اختلاف أو وفرة الموارد الاقتصادية بينهم، وعليه، ان الدول التي تقوم بتصدير السلع التي يستخدم في انتاجها عنصراً متوفراً (رأس المال)، فأنها تستطيع أن تستورد سلعة تستخدم عنصراً نادراً (العمل) في ذات الدولة، إلا ان العنصر الأخير يعد متوفراً في الدولة الأخرى المستورد منها (النفطي، 2000: 286)، فالتكوين السلي للتعارة بين دول العالم، يكون حسب الكميات المختلفة التي تملكها هذه الدول من عناصر الإنتاج، بالمقارنة مع بعضها البعض "قائمة صادرات أي دولة تضم: السلع التي يحتاج انتاجها الى استخدام كثيف للموارد الوفرة لديها"، و"قائمة استيراداتها: سلعاً يحتاج انتاجها الى كثافة في استخدام المورد الإنتاجي النادر لديها" (أمين، 2008: 102)، ويؤخذ عليها، ان صحتها تتوقف على ما توصلت إليه من تساوي أسعار عناصر الإنتاج في الدول محل التبادل التجاري، ومن ثم، لا تثبت في حال تدخل عوامل أخرى تؤدي الى اختلاف تكاليف الإنتاج عند التوازن كـ (النقل والسياسات التجارية) (الكواز، 2009: 5)، وسيادة المنافسة التامة "عدم أخذها بنظر الاعتبار انتاج وتبادل السلع في الأسواق الاحتكارية"، وتباين (التقنيات) التي تؤدي الى تفاوت تكاليف الإنتاج والأسعار، وعليه، لا ينتج من هذه النظرية توازن عام، بل توازن جزئي.

3.12. الانفتاح التجاري في الفكر الحديث:

أ- الانفتاح التجاري ونظرية الفجوات التكنولوجية ودورة المنتج: يعد النموذجين المذكورين ذو طبيعة حركية، لأن عامل (الزمن) مستخدم فيهما، وهو عكس نموذج (هيكشير-أوهلين) ذو طبيعة ساكنة. (أبو شرار، 2010: 145)، وحسب نموذج - نظرية (الفجوة التكنولوجية) التي وضعها (بوسنر) في (1961)، تتم التجارة بين الدول الصناعية وفق تقديم (سلع - خطوط إنتاجية) جديدة، لاسيما ان الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج، تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا يتناقض مع النظرية الكلاسيكية لـ هيكشير وأوهلين، وذلك بابتكار طرق جديدة في الإنتاج وبيع جديدة، بحيث يعطي التفوق التكنولوجي للدولة المخترعة، الحق في الاحتكار الموقت "يقوم على أساس حق النشر والتأليف وبراءة الاختراع" على السلع الجديدة في الأسواق الدولية، ونزول هذه الميزة الاحتكارية بشيوع التكنولوجيا الجديدة، وقيام الدول الأخرى بإنتاج سلع مقلدة، و استند (بوسنر) في تفسيره لنموذج الفجوة التكنولوجية على: (الطائي، 2017: 34 - 35).

● فجوة الطلب: الفترة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة، والفترة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجتهم للاستجابة مع المتغيرات الحديثة.

● فترة التقليد: الفترة الزمنية بين انتاج السلعة الجديدة لدولة و انتاج الدولة الأخرى. ومن ثم، تعد فترة إبطاء التقليد أطول من فترة إبطاء الطلب، والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها (الفجوة التكنولوجية)، وهي بذلك تفتح المجال أمام التجارة الدولية في هذه السلعة. وبالنسبة الى نموذج -نظرية (دورة المنتج) الذي طوره (ريموند فارنون) في (1966)، فيعد امتداداً لنظرية (بوسنر) لاعتمادها على المبدأ ذاته (الفارق التكنولوجي)، وفي الوقت نفسه، يعد نموذج أوسع من نموذج (الفجوة التكنولوجية) من خلال تفسيره لدورة حياة منتج جديد في الولايات المتحدة الى ان يستقر على صورة معيارية في أنحاء العالم، ووفقاً لذلك، يمر انتاج منتج معين بثلاث مراحل هي: (الكواز، 2009: 5)

* **البدء بإنتاج منتج جديد:** يتركز انتاجه محلياً (في الأسواق الأمريكية)، ويتوافق ذلك مع إدخال تعديلات على المنتج، ليتماشى مع أذواق المستهلكين دون السعي للتصدير خارجياً. ***النضج:** مرحلة استقرار مواصفات المنتج، فيبدأ الإنتاج على نطاق أوسع، بما في ذلك التصدير لدول أخرى "مرتفعة الدخل"، إذ يعتمد المنتجون الى نقل جزء من انتاجهم خارجياً بهدف الاستفادة من انخفاض (الأجور وتكاليف الإنتاج الأخرى)، فضلاً عن القرب من (الأسواق والمواد الأولية).

* **الوصول الى المنتج المعياري "مرحلة النمطية الشديدة":** تعود المستهلكين على المنتج وانتشار أساليب انتاجه من خلال المشروعات المشتركة واتفاقيات التراخيص والتجسس الصناعي. أي ان هذه النظرية "دورة المنتج" تسمح بانتقال عناصر الإنتاج عبر الحدود، عكس نظرية "هيكشير-أوهلين"، وهي تعد خطوة متقدمة عليها، من أخذها بنظر الاعتبار كل من حركة الاستثمار الدولي ووفورات الحجم، وبذلك تعد صيغة ديناميكية لنظرية المزايا النسبية لـ "ديفيد ريكاردو".

ب-الانفتاح التجاري ونظرية وفورات الحجم: ان التبادل التجاري المفيد بين الدولتين، تقوم على أساس تزايد غلة الحجم وباستقلالية تامة عن الميزة النسبية حتى لو كانتا متشابهتين في النواحي كافة، بمعنى، ان تزايد غلة الحجم في العمليات الإنتاجية الكبيرة الحجم تسهم في (تقسيم

العمل والتخصص" يتخصص كل عامل في عمل بسيط يكرره بعدة مرات في اليوم، فضلاً عن اتقانه للعمل ورفع إنتاجية العمل" وإدخال ماكينات أكثر تخصصاً وإنتاجية) (أبو شرار، 2007: 149)، و قد تكون وفورات غلة الحجم على نوعين هما:

- داخلية: تعتمد على حجم المنشأة الذي يساعد في خفض متوسط تكلفة الإنتاج من حيث انتشار التخصص وإدخال الآت متطورة وغير ذلك.
- خارجية: تستند على حجم القطاع الصناعي الذي تنتمي اليه المنشأة.

2.2. مفهوم الانفتاح التجاري: للانفتاح أو الانكشاف التجاري مفاهيم عدة، منها:

على وفق المعهد العربي للتخطيط، يفهم: " تلك السياسة التي تؤدي الى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير واتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفات الكمركية المرتفعة، فضلاً عن تحول القيود الكمية الى تعريفات كمركية والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفات الكمركية، ومن ثم يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملاً للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات (الاستيراد وتشجيع الصادرات وسعر الصرف وإدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والتجارية تجاه الشركاء التجاريين)." (تواني، 2001: 4).

يعرفه، صندوق النقد الدولي: "تحرير القطاع التجاري الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية: الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات المتمثلة في (الضرائب الكمركية/القيود الكمية والإدارية والفنية)." (محمد، 2018: 20).

يشير الانفتاح التجاري الى: "السياسة التي تتبعها الدولة والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال (التعريفات الكمركية والحصص وغير ذلك)." (الصرن، 2000:

286)

ويمكن تعريفه على انه: ذات مغزى سياسي، يقصد به إقامة علاقات مع دول العالم كافة، سياسية واقتصادية وغيرها، رغم انه يحمل في طياته تحول في طبيعة النظام الاقتصادي المتبع.

ويحسب إحصائياً: (السواعي، 2006: 63)

درجة الانفتاح التجاري = $\frac{\text{قيمة (الصادرات الوطنية والمستوردات) السلعية}}{100}$

قيمة الناتج المحلي الإجمالي

3. الإطار التحليلي لمؤشرات الانفتاح التجاري:

1.3. مؤشرات الانفتاح التجاري في العراق للمدة (2014-2020)

ان مؤشرات الانفتاح التجاري، تشير الى مدى أهمية مستوى كل من الصادرات والاستيرادات على حد سواء من الناتج المحلي الإجمالي مع إعطاء صورة واضحة عن حالة الاقتصاد المعني(العراقي) مع العالم الخارجي، ومن ثم، يعد اقتصاد الدولة منكشفاً للخارج، اذا تجاوزت نسبة الاستيرادات(20%) من الناتج المحلي الإجمالي على وفق(هنريكس)(عبد الرضا وحسن، 2016: 80)، إلا مع ذلك، ان الباحثين العرب ركزوا في دراسة الانكشاف الاقتصادي على مؤشرات أخرى منها(نسبة التجارة الخارجية "الصادرات والاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي") و(درجة أهمية الصادرات" الأهمية النسبية للصادرات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي) دون تحديد نسبة مئوية للانكشاف أو الانغلاق على حد سواء، بل اكتفوا بارتفاع هذه النسب، واتجاهها للتزايد عبر الزمن، وعليه، سيتم التطرق الى الفقرات الآتية:

1.3.أ. تحليل مؤشرات التجارة الخارجية من حيث البنية السلعية: يعكس البنية السلعية للتجارة الخارجية لأي بلد، مدى التطور الحاصل في القاعدة الإنتاجية وتنوعها، وبدوره، يتطلب التطرق الى البنية السلعية لكل من الصادرات والاستيرادات، وكما يلي:

1.3.ب. البنية السلعية للصادرات: تعد الصادرات من أهم مصادر الحصول على النقد الأجنبي التي تخفف من قيود الضغط على ميزان المدفوعات، لاسيما ان استراتيجية تطوير الصادرات لأي بلد، تهدف الى إمكانية زيادة السلع والخدمات التي لها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، إذان هيكل الصادرات العراقية تتكون من صادرات(النفط الخام ومنتجات نفطية وسلعية)، وسيتم دراسة البنية السلعية لصادراته، من حيث المؤشرين الآتيين، وهما:

• **درجة التركز السلعي للصادرات:** يقيس مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع، ويعد من مقاييس التبعية، فعندما تبلغ نسبته في الدولة أكثر من (60%)، فان اقتصادها يصبح في وضع لا يسمح لها بمقاومة أي إجراءات تقوم بها الدول المستوردة في حال ان كانت السلعة المصدرة من النوع الذي يغلب عليه طابع التقلبات الحادة في أسعارها، مما ينعكس سلباً على حصيلة تلك الدولة من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية، فكلما كانت قيمة المؤشر مرتفعة، دل ذلك على الاعتماد على سلعة واحدة، والعكس صحيح، ويحسب احصائياً: (السواعي، 2006: 59)

درجة التركز السلعي للصادرات = $\frac{\text{قيمة أهم السلع المصدرة} \times 100}{\text{إجمالي قيمة الصادرات}}$

إجمالي قيمة الصادرات

من بيانات الجدول (1)، يتضح، ان إجمالي قيمة الصادرات قد شهدت تذبذباً للمدة (2014-2020) بين الانخفاض والارتفاع، إلا ان السمة الغالبة لطبيعتها، وعلى وفق درجة التركز السلعي، تكمن في تصدير صادرات النفط الخام بنسب (99,4%) و (99,1%) و (99,3%) و (99,2%) و (99,3%) و (96,0%) و (94,6%) على التوالي للمدة المذكورة، و الجزء المتبقي "صادرات سلع غير نفطية ك المواد الغذائية والكيميائية والمواد الخام غير الغذائية و سلع مصنعة ومصنفة حسب المادة ومكائن ومعدات النقل، الخ." لا يتعدى (1%)، فقد سجلت ما بين (0,8%) مكرر في (2014 و 2015 و 2016) و (0,2%) في (2017 و 2019) و (0,1%) في (2018) و (0,3%) في (2020) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2014-2020)، الفصل السادس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي: صفحات متفرقة)، وفي الجدول ذاته، بلغت قيمة صادرات النفط الخام (83538,8) مليون دولار وبمعدل تصدير يومي (2,5) مليون برميل في (2014)، إلا إنها انخفضت الى (43058,6) مليون دولار بنسبة (48,4%-) وفق انتاج -تصدير يومي بمعدل (3) مليون برميل، وبنسبة (6%-) وبمعدل (3,3) برميل يومياً في (2015 و 2016) على التوالي، وسبب ذلك يرجع الى انخفاض أسعار النفط عالمياً من (96,8) دولار/ برميل في (2014) الى (44,7) دولار/ برميل في (2015) و (36) دولار/ برميل في (2015 و 2016) على التوالي بنسب (53,8%- و 62,8%-) على التوالي، ويعزى الى دخول إنتاج (النفط "الزيت" الصخري) في الولايات المتحدة الأمريكية الى السوق النفطية، ومن ثم خفض الطلب في أمريكا الشمالية على نفط منظمة أوبك، بما في ذلك "النفط من العراق". (صندوق النقد الدولي، التقرير القطري، 2015: 4)، إلا مع ذلك، وعند مقارنة قيمة صادرات النفط الخام لـ (2017) وبمعدل تصدير مكرر مع قيمته في (2016)، يلاحظ، انه شهد ارتفاعاً بنسبة (41,0%) لارتفاع أسعار النفط بزيادة قدرها (37%) وبدرجة تركيز سلعي (99,2%)، وارتفاعها بـ (50,1%) في (2018) وأسعار النفط بـ (14,8%) وبمعدل تصدير يومي (4,0) مليون برميل وبدرجة تركيز سلعي (99,3%)، بينما شهدت قيمة صادراتها انخفاضاً بنسب (8,6%- و 43,4%- في 2019 و 2020) على التوالي لانخفاض أسعار النفط بنسب (8,4%- و 32,6%-) لظهور أول إصابة بفيروس (كورونا) في مدينة (ووهان) الصينية في (كانون الأول أو ربما أواخر تشرين الثاني 2019) ليتحول بعدها الى جائحة ضربت دول العالم كافة، ومن ثم اعلان الصين عن اغلاق وعزل للمناطق التي ظهرت فيها الإصابات

وتوقف المصانع وحركة النقل والطيران ليشهد الربع الأول من (2020) انخفاضاً في الطلب على النفط الخام بالتزامن مع تخفيض المصافي (الحكومية والمستقلة) لعمليات التشغيل بسبب ضعف الطلب على المنتجات، وأدى ذلك إلى امتلاء الخزانات، إلى جانب تحول الولايات المتحدة الأمريكية من مستهلك للنفط إلى مصدر (هيئة أبحاث السوق والتخطيط الاستراتيجي، كيف استفادت الصين من انخفاض أسعار النفط بالرغم من جائحة كورونا، 2020: 2)، وفي العراق، بأول إصابة مؤكدة في النجف لطالب دين إيراني الجنسية، ثم ظهور (4) حالات في كركوك، وقد استمرت عددها بالظهور والارتفاع لتصل (13) محافظة وتسجيلها (15414) حالة في (2020/6/10) ونحو (426) حالة وفاة (جبير، 2020: 48)، وبدوره، يعكس هيمنة سلعة واحدة "النفط" على صادراته مع ضعف بنية هيكل الصادرات ومدى ارتباطه بالأسواق الخارجية.

الجدول (1): التركيز السلعي لصادرات العراق وسعر النفط ومعدل تصديره للمدة (2014-2020) (مليون دولار / (%))

المراجع: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية (2014-2020)، مؤشرات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية،

السنة	إجمالي الصادرات	صادرات النفط الخام	صادرات منتجات نفطية	صادرات سلعية	درجة التركيز السلعي	سعر النفط المصدر (دولار/برميل)	معدل تصدير النفط (مليون برميل/يوم)
2014	83,980,9	83,538,8	259,2	182,9	99,4	96,8	2,5
2015	43,441, 5	43,058,6	191,8	191,1	99,1	44,7	3
2016	40,759,1	40,493,8	175,1	90,2	99,3	36	3,3
2017	57,559,1	57,129,8	213,5	215,8	99,2	49,3	3,3
2018	86,359,9	85,798,7	436,0	125,2	99,3	65,6	4,0
2019	81,585,2	78,364,7	2,735,3	485,2	96,0	60,38	4,0
2020	46,810,7	44,287,4	2,367,1	156,2	94,6	40,69	3,5

بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث: صفحات متفرقة. * درجة التركيز السلعي: استخرجت من الباحثة. * سعر النفط + معدل تصدير النفط: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2014-2020)، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث: أ.

* نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الأهمية النسبية للصادرات): ذلك الجزء في

الناتج الذي لا يتم استهلاكه محلياً، لسببين هما: * أن يكون فائض عن حاجة الطلب الداخلي "المحلي". * يكون على هيئة مادة خام لا يمكن تصنيعها تكنولوجياً، وبحسب إحصائياً: (عبد الرضا وحسن، 2016: 81)

مؤشر الأهمية النسبية للصادرات = $\frac{\text{قيمة أهم السلع المصدرة}}{100} \times$

إجمالي قيمة التجارة الخارجية

من أرقام مؤشر أهمية الصادرات من التجارة الخارجية الموضحة في الجدول (2)، يلاحظ ارتفاع نسبة صادرات النفط في هيكل التجارة الخارجية بتسجيلها (9,60%) من إجمالي التجارة الخارجية في (2014)، لتغير هيكل الصادرات لصالح النفطية منها، مما يعكس أهمية الطلب الخارجي على منتجاته النفطية، الذي بدوره يؤثر في تمويل الموازنة العامة للدولة من حيث الإيرادات المتحصلة بالعملة الأجنبية المتأتية من تصدير النفط الخام في تغطية نفقات الأنشطة الاقتصادية، إلا قد انخفضت إلى (2,52%) في (2015)، و عاودت الارتفاع لتشكل (3,59% و 5,68% و 8,59% في 2017 و 2018 و 2019) على التوالي، علماً، ان أسباب الانخفاض والارتفاع في المؤشر المذكور، يرجع الى انخفاض - ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية (الجدول (1)).

الجدول (2): الأهمية النسبية لصادرات العراق للمدة (2014-2020)

(مليون دولار / (%))

السنة	صادرات النفط الخام	إجمالي التجارة الخارجية	الأهمية النسبية للصادرات
2014	83,538,8	137,157,5	60,9
2015	43,058,6	82,486,6	52,2
2016	40,493,8	75,038,9	53,1
2017	57,129,8	96,324,8	59,3
2018	85,798,7	125,235,6	68,5
2019	78,364,7	131,002,8	59,8
2020	44,287,4	104,949,0	42,1

المراجع: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية (2014-2020)، مؤشرات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث: صفحات متفرقة. * استخرج العمود الأخير من الباحثة.

1.3. ج. البنية السلعية للاستيرادات: ان طبيعة هيكل الاستيرادات لأي دولة يتحدد على

وفق: (سلمان، 2000: 60)

* علاقة الدولة السياسية والاقتصادية بالخارج: كلما ارتفعت درجة التبعية مع السوق الرأسمالية، دل على ارتفاع درجة الاختلال في هيكل تجارتها الخارجية (ترتفع نسبة واردات السلع الاستهلاكية والضرورية) مقابل (انخفاض نسبة واردات السلع الرأسمالية)، ويتنافى ذلك مع سياسة التنمية الاقتصادية.

* الوضع الاقتصادي: كلما كان متخلفاً، أدى الى ارتفاع نسبة الواردات "للسلع الاستهلاكية" على حساب انخفاض نسبة واردات "السلع الرأسمالية"، والعكس بالعكس.

الجدير بالإشارة، تتمثل المؤشرات الخاصة بالاستيرادات التي تعتمد على أساس التعاقد سيف (CIF) في:

* **درجة التركيز السلعي للاستيرادات:** وجود مجموعة واسعة من السلع والخدمات المستوردة التي تندرج ضمن القطاعات الممثلة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، "يعكس حالة من التنوع النسبي"، ويقاس من خلال المعادلة الآتية: (عبد الرضا وحسن، 2016 : 88)

$$\text{مؤشر درجة التركيز السلعي للاستيرادات} = \frac{\text{إجمالي قيم أهم سلع مستوردة} \times 100}{\text{إجمالي قيمة الاستيرادات}}$$

أُتِمت قيم الاستيرادات في الجدول (3)، بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً للمدة (2014-2020)، بتسجيلها (53176,6) مليون دولار في (2014)، ومن ثم انخفاضها الى (39,045,1 و 34,279,8) مليون دولار ونسب (26,5%- و 12,2%- في 2015 و 2016) على التوالي، وارتفاعها بـ (13,0% و 0,2% و 27,1% و 17,6% في 2017 و 2018 و 2019 و 2020) على التوالي، لكون تغطية تكاليف الاستيرادات من الإيرادات المتأتية من الصادرات النفطية التي تتسم بالتذبذب "عرضه للتقلبات الخارجية"، ومن ثم يعد بلداً مستورداً "على وفق أساس سيف"، إذ يتحمل مبالغ من النقد الأجنبي بنسبة (15%) من إجمالي قيمة الاستيرادات "خدمات الشحن والتأمين"، مما يسهم في رفع تكاليف السلع المستوردة، وتأثير ذلك على أسعارها في الداخل، وبالنسبة الى درجة التركيز السلعي للاستيرادات، شكلت السلع الاستهلاكية، الحيز الأكبر في هيكل استيراداته، ونسب (33,5% و 36% و 37,3% في 2014 و 2017 و 2019) على التوالي لسببين: * ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك "للفرد العراقي" لزيادة الرواتب والأجور من (28,437,6 مليار دينار في 2014) الى (32,866,5 مليار دينار في 2017) ليسجل (40,633,5 مليون دولار في 2019) ونسب زيادة قدرها (15,5% و 23,6%) على التوالي (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية 2014-2017-2019)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة). * قصور جهازه الإنتاجي عن تلبية الطلب المحلي .

الجدول(3): التركيز السلعي للاستيرادات للعراق للمدة(2014 – 2020)
(مليون دولار / (%))

السنة	الاستيرادات الاستهلاكية	إجمالي الاستيرادات	درجة التركيز السلعي
2014	17,848,2	53,176,6	33,5
2015	12,129,3	39,045,1	31
2016	10,088,6	34,279,8	29,4
2017	13,826,4	38,765,7	36
2018	13,126,0	38,875,7	33,7
2019	18,459,9	49,417,6	37,3
2020	14,401,1	58,138,3	24,7

المراجع: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية(2014-2020)، مؤشرات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث: صفحات متفرقة. *العمود الأخير استخرج من الباحثة. *الاستيرادات الاستهلاكية= الاستيرادات الاستهلاكية+ استيرادات المنتجات النفطية+ استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية.

* (الأهمية النسبية للاستيرادات): مدى اعتماد الدولة في إنتاجها المحلي على الاستيرادات، ان كانت سلع رأسمالية أو وسيطة أو أي سلع تسد احتياجات الإنتاج، ويحسب إحصائياً: (عبد الرضا وحسن، 2016: 89)

مؤشر الأهمية النسبية للاستيرادات = $\frac{\text{إجمالي قيم أهم سلع مستوردة}}{100} \times 100$
إجمالي قيمة التجارة الخارجية

سجلت قيمة الاستيرادات(الجدول 4) ما نسبته(39% و 47,3% في 2014 و 2015)على التوالي وارتفعها الى(55,3% في 2020) من إجمالي قيمة تجارة العراق الخارجية، مما يعكس الاعتماد الكبير على الاستيرادات لتغطية الطلب المحلي .

الجدول(4): الأهمية النسبية للاستيرادات في العراق للمدة(2014 – 2020)
(مليون دولار / (%))

السنة	إجمالي الاستيرادات	إجمالي التجارة الخارجية	الأهمية النسبية للاستيرادات
2014	53,176,6	137,157,5	39
2015	39,045,1	82,486,6	47,3
2016	34,279,8	75,038,9	45,6
2017	38,765,7	96,324,8	40,2

31,0	125,235,6	38,875,7	2018
37,7	131,002,8	49,417,6	2019
55,3	104,949,0	58,138,3	2020

المرجع: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية (2014-2020)، مؤشرات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث: صفحات متفرقة. * تم استخراج العمود الأخير من الباحثة. ومما سبق، وعند النظر الى الجدول (5) و (6) الذي يبين حجم التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي (العلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية وهيكل الاقتصاد المحلي)، فالصادرات تمثل "قوة شرائية إضافية" كأحد مكونات الدخل القومي، باعتبارها مصدر "حقن"، مما يترتب عليها زيادة الانفاق الاستهلاكي وتحريك عجلتي الإنتاج والاستثمار بموجب الكفاية الحدية لرأس المال (الكناني، 2013: 104)، و الاستيرادات مصدر "تسرب خاصة" للسلع الرأسمالية الضرورية" من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المحلي لـ "ضعف الطاقة الإنتاجية المحلية لمثل هذه السلع"، يعد اقتصاده "منفتحاً" - منكشفاً" للخارج، في ظل مؤشرات الثلاث

الجدول (5): نسبة مساهمة الاستيرادات والصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق
للمدة (2014 - 2020)

(مليون دولار / (%))

السنة	الاستيرادات	الصادرات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي
2014	53,176,6	83,980,9	228,490,9	23,2	37
2015	39,045,1	43,441, 5	171,136,0	23	25,3
2016	34,279,8	40,759,1	172,478,7	20	24
2017	38,765,7	57,559,1	191,197,3	21,2	30,1
2018	38,875,7	86,359,9	212,406,5	18,3	40,6
2019	49,417,6	81,585,2	225,203,5	21,9	36,2
2020	58,138,3	46,810,7	137,085,7	42,4	34,1

المرجع: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية (2014-2020)، مؤشرات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية،*الناتج المحلي الإجمالي: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية (2014-2017 و 2019-2020)، مؤشرات القطاع الحقيقي، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث: صفحات متفرقة. *استخرج العمودين الأخيرين من الباحثة.

(نسب مساهمة الاستيرادات والصادرات وإجمالي التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي)، قد تجاوزت الحدود المسموح بها وهي (20%) و (25%) و (45%) على التوالي (مراد، 2013: 65، 67)، إذ سجلت كل منها النسب الأعلى في (2014: (23,2%) و (37%)

و(60,0%) على التوالي و(2020: 42,4%) و(34,1%) و(76,5%) على التوالي، باستثناء تسجيلها (نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي (20% و 18,3% في 2016 و 2018) و(نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي (24% في 2016) و(التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي (42,9% في 2016) وهي ضمن الحدود المسموح بها، إلا إنها قد عاودت الارتفاع لمؤشر (الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي في (2015 و 2017 و 2019: 23% و 21,2% و 21,9%) ومؤشر (الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي في (2015 و 2017 و 2018 و 2019: 25,3% و 30,1% و 40,6% و 36,2%) على التوالي، والحال ذاته لمؤشر إجمالي التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي في (2015 و 2017 و 2018 و 2019: 48,1% و 49,6% و 58,9% و 58,1%) على التوالي، وعليه، ان الارتفاع أو الانخفاض في المؤشرات الثلاث يستند على ارتفاع أسعار النفط وانخفاضها في الأسواق العالمية (الجدول (1)) وكتحصيل حاصل، ارتفاع أو انخفاض في الإيرادات الكلية و النفطية "يذكر لاحقاً"، وما يترتب عليها من زيادة الاتفاق العام "ارتفاع أسعاره" من الدولة والمستهلك المحلي في ظل الاعتماد على المستورد الخارجي لسد الطلب المحلي، مع عدم وجود عرض من المنتج المحلي والعكس بالعكس، بالإضافة الى ذلك، ان ما يزيد من خطورة الانفتاح، كونه يتركز في سلعة تصديرية واحدة قابلة للنضوب "النفط" الذي يتأثر بعوامل خارجية تارة، وارتباطه بتقلبات الإنتاج والاسعار في السوق الخارجية تارة أخرى، مما يجعل اقتصاده أسير للمتغيرات الدولية المتمثلة بأسعار النفط التي تتأثر بظروف الطلب والعرض العالميين، وحالة النشاط الاقتصادي الدولي من رواج وانكماش، وفي حال الاستمرار في انتاج وتصدير المواد الأولية، قد يحرم الدول المصدرة "ومنها العراق" القيمة المضافة التي ينالها، فيما لو أدخل عليها عمليات تحويلية، مما يساعد في تقليل مخاطر التبعية للخارج، مما لو كانت الصادرات متنوعة (مراد، 2013: 65).

الجدول (6): مؤشر الانفتاح التجاري في العراق للمدة (2014 - 2020)

(مليون دولار / (%))

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	إجمالي التجارة الخارجية	درجة الانفتاح التجاري
2014	228,490,9	137,157,5	60
2015	171,282,7	82,486,6	48,1
2016	174,845,4	75,038,9	42,9
2017	193,820,9	96,324,8	49,6
2018	212,406,5	125,235,6	58,9
2019	225,203,5	131,002,8	58,1
2020	137,085,7	104,949,0	76,5

المراجع: بالاعتماد على بيانات الجدولين (2 و 5). * العمود الأخير استخرج من الباحثة.

2.3. أسباب الانفتاح التجاري في العراق للمدة (2014-2020)

1. اختلال الهيكل الإنتاجي: أي الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي

الإجمالي. يعد اقتصاده ريعياً من هيمنة القطاع النفطي بنسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (46,1%/32%/30,40%)

37,7%/46,4%/42,8% في (2014/2015/2016/2017/2018)

2019/2020) على التوالي "البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2014-2020): صفحات متفرقة) مقابل تراجع القاعدة الإنتاجية على المستويين الزراعي والصناعي من نسبة مساهمتها، فسجلت "الزراعة" (4,1%/4,7%/5,1%/3,3%/1,9%/3,3%/5,8%) و"الصناعة التحويلية"

(2,9%/2,0%/2,2%/2,3%/1,8%/2,0%/3,0%) على التوالي للأعوام المذكورة (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2014-2020): صفحات متفرقة)، الأمر الذي يعكس واقع الاختلال الهيكلي والابتعاد عن التنوع الاقتصادي في آن واحد، سيما وأن القطاع الزراعي لا يزال ضعيف الإنتاجية لأسباب عدة، تتمثل في: زيادة الطلب على الغذاء بفعل التزايد السكاني بمعدل سنوي (3%: مليون نسمة سنوياً) مقابل محدودية الأرض القابلة للزراعة المقدرة بـ (42) مليون دونم، المتاح منها للزراعة (114) مليون دونم منها (6) مليون في "المنطقة الديمية التي تتصف بتذبذب انتاجها على وفق كمية الامطار" (خليل، 2017: 7)، لانتشار ظاهرة التصحر مع ارتفاع نسب الملوحة بسبب تدهور شبكات الري والبزل، وما لهما من أثر في انخفاض انتاجيته، فقد يفقد (5%) من الأراضي الزراعية سنوياً لتسببها بالإشعاع والاملاح (البغداد، 2014: 171) مع النقص الواضح في توفير مدخلات الإنتاج الزراعي ك"المكننة واستخدام البذور المحسنة"، الخ. وبذلك يسهم الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي بنسبة لا تزيد عن (30%) كمعدل للسلع الزراعية المختلفة "عجز الأمن الغذائي واعتماده على الاستيرادات لتلبية الطلب المحلي، والحال ذاته للقطاع الصناعي، الذي يفتقر الى البنية التحتية الداعمة له من العجز الكبير في انتاج وتوفير الطاقة الكهربائية "ارتفاع معدل الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة تفوق معدل الإنتاج" بمقدار (3, -3394)/(4672,7-)/(4577,6-)/(5642,4-) ميكواط في (2014/2015/2016/2017) على التوالي (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2014-2017)، الفصل الثاني، تطورات القطاعات

الاقتصادية المحلية: صفحات متفرقة) نتيجة قدم بعض المحطات الكهربائية وما يرافقها من اعمال التخريب التي تطول المنظومة الكهربائية.

2. الاختلال في بنية الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي: من حيث ان نسبة مساهمة الانفاق الجاري الى الانفاق الاستثماري كانت هي الأعلى ب(22,5 % 27,5 % 26,1 % 26,7 % 78,1 % 95,8 %) مقابل (9,6 % 9,7 % 8,1 % 7,3 % 5,5 % 21,9 % 4,2 %) في (2014/2015/2016/2017/2018/2019/2020) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على التوالي(البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2014-2020)، الفصل الرابع، تطورات قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة) في ظل زيادة الانفاق الحكومي الجاري بهدف سد الأعباء المالية الإضافية ك(الرواتب والأجور) التي سجلت ما نسبته(48,5 % 63,0 % 62,2 % 55,7 % 53,4 % 46,5 % 55 %) من إجمالي الانفاق العام في الأعوام المذكورة على التوالي(البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2014-2020)، الفصل الرابع، تطورات قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة)، ناهيك عن الدعم المقدم للمناطق "الشمالية" التي تعرضت للعمليات العسكرية، وكل ذلك يشير الى ان هنالك تفاوت كبير بين جانبي الانفاق الاستثماري والاستهلاكي لصالح الأخير، ومن ثم تزايد الفجوة في العرض الكلي.

3. الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة بهدف تغطية النفقات العامة. تراوحت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية(92,1 % 77,1 % 81,4 % 84,1 % 89,7 % 92,2 % 86,2 %) في (2014/2015/2016/2017/2018/2019/2020) على التوالي مقابل المساهمة الضئيلة للإيرادات غير النفطية، ومنها الضرائب الكمركية ب(0,6 % 1,2 % 2,3 % 2,1 % 1,5 % 2,2 %) في الأعوام المذكورة على التوالي(البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2014-2020)، الفصل الرابع، تطورات قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة)، مما يدل على عدم المرونة فيما يخص التأثير في آليات تدفق موارد الموازنة، ومن ثم نفقاتها، وبصفة خاصة، ان اقتصاده ينمو عندما يحقن بالإيرادات النفطية "في حال ارتفاع أسعاره"، ويتقلص عندما "تفوق التسربات الانفاقية مستوى الحقن".

3. الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة بهدف تغطية النفقات العامة. تراوحت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية(92,1 % 77,1 % 81,4 % 84,1 % 89,7 % 92,2 % 86,2 %) في (2014/2015/2016/2017/2018/2019/2020) على التوالي مقابل المساهمة الضئيلة للإيرادات غير النفطية، ومنها الضرائب الكمركية ب(0,6 % 1,2 % 2,3 % 2,1 % 1,5 % 2,2 %) في الأعوام المذكورة على التوالي(البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2014-2020)، الفصل الرابع، تطورات قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة)، مما يدل على عدم المرونة فيما يخص التأثير في آليات تدفق موارد الموازنة، ومن ثم نفقاتها، وبصفة خاصة، ان اقتصاده ينمو عندما يحقن بالإيرادات النفطية "في حال ارتفاع أسعاره"، ويتقلص عندما "تفوق التسربات الانفاقية مستوى الحقن".

3.3. الآثار المترتبة على الانفتاح التجاري في العراق بين (الإيجابيات والسلبيات) للفترة (2014-2020)

ان الانفتاح التجاري كأبي ظاهرة اقتصادية، لها آثار ايجابية وأخرى سلبية، يذكر البعض منها، وهي:

1.3.3. الآثار الإيجابية:

1. زيادة الإنتاجية وجودتها ورفع مستواه مع تحسين جودة السلع المنتجة لمنافسة المنتجات الأخرى.

2. إضعاف الاحتكار المحلي: ان توفر مبدأ الحرية في قطاعي الاعمال والمال، سيؤدي الى اضعاف قوة الاحتكار المحلي في ظل ان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلد المستقبل، سينجم عنه، ظهور منافسون جدد للشركات المحلية، و زيادة الإنتاج مقترناً بخفض الأسعار "في تلك الصناعة". (أبو شرار، 2007: 262).

3. انخفاض الأسعار في الأسواق المحلية: ان فتح الأسواق المحلية أمام السلع المستوردة والحصول على أصناف أو أنواع مختلفة وبأسعار تنافسية، قد تسهم في انخفاض أسعار السلع والمنتجات المستوردة "التي لا يمكن انتاجها محلياً" إلا بنفقات مرتفعة لصالح المستهلكين والمنتجين على حد سواء، ومن ثم، تعاظم "فائض المستهلك"، فالأخير يختار أجود أنواع السلع وبأنسب الأسعار، في حين، ان "المنتج" يوجه موارده الى انتاج السلع التي يتميز في انتاجه، والانتفاع من مزايا التخصص باستغلال موارده الاقتصادية على أكمل وجه.

2.3.3. الآثار السلبية:

1. فقدان السيادة الاقتصادية من خلال انتقال مقوماتها من سلطة الدولة الوطنية "المحلية" الى سلطة القرار الاقتصادي "المعولم" الناجم عن المؤسسات الاقتصادية العالمية أو الشركات المتعددة الجنسيات. (ساكر، 2006: 187)

2. زيادة عجز الموازنة العامة للدولة: الناجم عن ارتفاع درجة الحرية التجارية، فقد سجلت عجزاً "مالياً" تقدر بـ (8086,5- و 3927,2 و -12658,16) مليار دينار في (2014 و 2015 و 2016) على التوالي، لتعرض البلاد الى أزميتين مزدوجتين هما: *انخفاض الإيرادات النفطية بنسب (47,1%- و 13,7%- في 2015 و 2016) لانخفاض اسعار النفط دولياً "بـ (53,8%- و 19,4%- في 2015 و 2016) (الجدول (1))، ومن ثم، انخفاض الإيرادات

الكلية "من(105386,6 مليار دينار في 2014 الى 66470,3 مليار دينار في 2015 لتتخفّض الى 54409,27 مليار دينار في 2016) وهي بدورها تشكل(40,4% و34,7% و27,7%) من الناتج المحلي الإجمالي" بنسب(36,9%- و18,1%-)، و المكون الرئيس لتمويل الموازنة من خلال استحوادها على(92,1% و77,1% و81,4%) على التوالي من أجمالي الإيرادات في الأعوام الثلاث المذكورة (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2014-2016)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة:صفحات متفرقة).^{*}سيطرة التنظيمات الإرهابية(داعش)في(حزيران2014) على(نينوى والانبار وديالى وبابل وصلاح الدين ومناطق من كركوك)، وما نجم عنها من زيادة الانفاق على الأمن والدفاع بنسبة(49%) من(16,5) تريليون دينار في(2014) الى(24,6) تريليون دينار في(2015)(عبد الرزاق،2018: 467)، وبتسجيلها عجزاً " بقمي(116,6-)و(7601,9-) مليار دينار في(2019 و2020) على التوالي ل(انخفاض أسعار النفط دولياً" ب(33,1%-) من(60,83 دولار/برميل في 2019 الى 40,69 دولار/برميل في 2020)(الجدول(1))، وما يصاحبها من انخفاض الإيرادات الكلية ب(66,3%-) من(107,567 مليار دينار في 2019 الى 63,199,7 مليار دينار في 2020)،والإيرادات النفطية ب(45,1%-) من(99,216,3 مليار دينار في 2019 الى 5,448,54 مليار دينار في 2020) لاسيما وانهما تستحوذان على(92,2% و86,2%) على التوالي من إجمالي الإيرادات في العامين المذكورين،وبالنسبة الى نفقات كل منهما، فقد بلغت(111723,6 و7602,4 مليار دينار: على الرغم من انخفاضهما ب(93,1%-)، إلا مع ذلك، تعد نفقاتها أكبر من إيراداتها في العام ذاته لكل منها) لجائحة(كورونا) الآفة الذكر، ومن ثم، انخفاض الطلب العالمي على النفط من جهة، والتزام العراق بتخفيض الإنتاج حسب مقررات(أوبك+) من جهة أخرى.(البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين(2019-2020)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة:صفحات متفرقة).

3. تدهور قدرة الأمن الغذائي: يسهم زيادة الانفتاح التجاري في تراجع قابلية الاقتصاد المحلي على مواجهة منافسة السلع المستوردة الزراعية التي تمتاز بانخفاض اسعارها مقارنة بالأسعار المحلية، وما يترتب على ذلك، زيادة اعتماد الدولة على الأسواق الخارجية في تحقيق الأمن الغذائي.(صالح،2004: 104)، وفي العراق، انخفض الناتج الزراعي بنسبة(73,1%-)

من (999,6) مليون دولار في (2015) الى (268,6) مليون دولار في (2017)، و ما يتبعه انخفاض نصيب الفرد منه بـ (9,5%) من (189) دولار الى (171) دولار للعامين المذكورين (صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017: 308)، فقد أسهم كل من انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني المتزايد "الآفتا الذكر"، وضعف مساهمة الانفاق الاستثماري بـ (3,4%) و (4,9%) و (1,5%) و (0,3%) على التوالي من إجمالي الانفاق للأعوام (2014 - 2017) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2014 - 2017)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة) في ارتفاع الفجوة الغذائية بـ (2,54) و (6,68) و (6,79) مليون دولار في (2014 و 2015 و 2016) على التوالي، (صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017: 314)، فضلاً عن ذلك، ان ما يقرب (22,7%) من السكان يعانون قصور التغذية للمدة (2015 - 2017) (كاظم، 2020: 8).

4. أثره على القطاع الصناعي: ان الصناعة في العراق غير قادرة على المنافسة دولياً بسبب ضعف قدراتها التنافسية، لاسيما مع انخفاض عدد المنشآت الكبيرة بـ (6%) من 600 منشأة في 2015 الى 566 منشأة في 2016 (على التوالي (وزارة التخطيط، إحصاءات المنشآت الصناعية الكبيرة، 2016: 5)، ومن ثم، انخفاض قيمة انتاجها بـ (9,1%) من 5469 الى 4969 مليار دينار في العامين المذكورين على التوالي، ويرجع ذلك الى تدعيم جوانب تحرير التجارة الخارجية المتمثلة بإلغاء الرسوم الكمركية، ورفع القيود غير الكمركية على الاستيراد ما عدا فرض رسم كمركي موحد "رسم إعادة الاعمار" بـ (5%) على السلع المستوردة باستثناء "اعفاء" المواد الغذائية والأدوية منها" (وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2009، 2010: 48)، وما تبعه من سياسة الإغراق، وزيادة الفجوة بين الحاجة الفعلية والإنتاج الفعلي من السلع الصناعية.

5. ارتفاع معدل الفقر: يفهم الفقر على انه: "الافتقار الى الدخل المادي وموارد الإنتاج الكافية لضمان اشباع الحاجات الأساسية والضرورية لمواجهة متطلبات الحياة، وتجنب الجوع وسوء التغذية والحرمان من الخدمات الأساسية كـ "الصحة والتعليم"، وعدم الحصول على مصادر المياه النقية والسكن اللائق، إضافة الى عدم المشاركة في صنع القرار في الحياة المدنية

والسياسية" (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009: 6). إذ ارتفعت مستوياتها إلى (22,5%) و(41%) في المحافظات المتأثرة بالتنظيم الإرهابي "السابقة الذكر" في (2014). (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، الفصل السابع: التخفيف من الفقر، 2018: 137: 49)، علماً، قبل جائحة كورونا، بلغ عدد الفقراء (6,9) مليون شخص، ونسبتها على وفق المحافظات (37,1% في الوسطى تليها الشمالية 26,2% والجنوبية 20,9% وإقليم كردستان 15,8%)، ونسب عدد الفقراء القدماء "كانوا فقراء وظلوا فقراء" أعلاها في (الجنوبية 36,1% تليها الشمالية 35,3% ثم الوسطى 23,8% وأقلها في إقليم كردستان 4,8%)، مقابل ذلك، سجلت نسب الفقراء الجدد "لم يكونوا فقراء في الأساس، إلا أنهم أصبحوا فقراء بعد الجائحة، وضمن السيناريوهات الثلاث (الحضر الشامل "الاقفال التام والفعاليات الاقتصادية محدودة جداً": أعلاها في الوسطى 44,4% تليها الشمالية والجنوبية 27,0% و 18,9% على التوالي وأقلها في إقليم كردستان 9,8%) و(الحضر الجزئي المنخفض "مستوى منخفض من الأنشطة الاقتصادية": 43,4% و 27,3% و 20,1% و 9,3%) على التوالي و(الحضر الجزئي المرتفع "مستوى عال من الأنشطة الاقتصادية: 42,3% و 30,9% و 16,5% و 10,3%) على التوالي (وزارة التخطيط، تقييم أثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق، 2020: 18)، ناهيك عن ذلك، ان ما يقارب (31,7%) من سكانها تحت خط الفقر و(68%) من الأسر الفقيرة لا تتلقى مساعدات حكومية ونحو (37,9%) من الأطفال هم فقراء، وبين كل (5) أطفال يوجد (2) فقراء، وعلى وفق ابعاد الحرمان المتمثلة في (التعليم / الصحة / الظروف المعيشية / الأمن المالي) ان (48,8%) من الأطفال محرومين في أكثر من بعد. (العاني، 2022: 20).

6. ارتفاع معدل البطالة: ان تحرير التجارة في مضمونها، تعني عدم تدخل الدولة "تقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء لاسيما في مجال توفير التوظيف للخريجين، ومن ثم، زيادة معدلات البطالة " في ظل ارتفاع النمو السكاني وما يصاحبه من زيادة عدد الداخلين الجدد الى سوق العمل" ارتفعت معدلاتها من (10,6% في 2014) الى (10,8% في 2016) (وزارة التخطيط: خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، الفصل الثاني: السكان والقوى العاملة، 2018: 52)، في حين تشير مصادر أخرى، الى ارتفاعها بين الشباب للفئة العمرية (15-24) سنة من (20,0% في 2014) الى (22,7% في 2016) (وزارة

التخطيط، مؤشرات التشغيل والبطالة، 2016: 2) لتصل (27,5% في 2018) وأقصاها (40% في 2020) (كوران، 2020: 2) لتفشي فيروس (كورونا) وما تبعه من حظر التجوال بنوعيه الشامل (2020/3/15) والجزئي (2020/4/21) من الحكومة العراقية، وكتحصيل حاصل، إيقاف التعيينات الجديدة وتجميد الاستحقاقات المالية للموظفين الحاليين (الترفيعات السنوية/العلاوات/احتساب الشهادات). (كاظم، 2020: 3-4).

4. الخاتمة

1.4. الاستنتاجات

1. عند تحليل مؤشرات التجارة الخارجية على وفق البنية السلعية للصادرات والاستيرادات، ومؤشره (درجة التركيز السلعي والأهمية النسبية من التجارة الخارجية)، تبين ان درجة التركيز السلعي للصادرات للمدة (2014-2020) يكمن في تصدير صادرات النفط الخام مقابل تدني الصادرات السلعية غير النفطية "ضعف بنية هيكل صادراته ومدى ارتباطه بالأسواق الخارجية) و (للاستيرادات: شكلت الاستهلاكية منها الحيز الأكبر، وبذلك، لم تسهم في رفع القدرة الإنتاجية لاقتصاده، بل رفع الميل الحدي للاستهلاك)، وبالنسبة لمؤشري (الأهمية النسبية للصادرات: ارتفاع نسبة صادرات النفط في هيكل التجارة الخارجية للمدة المذكورة على الرغم من تذبذبها بين الانخفاض والارتفاع، مما يدل أهمية الطلب الخارجي على منتجاته النفطية) و (الأهمية النسبية للاستيرادات: سجلت نسب مرتفعة، أي الاعتماد الكبير لاقتصاده على الاستيرادات من أجل تغطية الطلب المحلي).

2. ووفقاً للنقطة الأولى، يعد اقتصاده "منكشفاً" للخارج لكون نسب مساهمة مؤشرات (الاستيرادات والصادرات والتجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي) قد تجاوزت الحدود المسموح بها، باستثناء في (2016 و 2018) و (2016) مكرر على التوالي، هي ضمن الحدود المسموح بها، وخطورتها يتركز في سلعة تصديرية واحدة "النفط" بوصفه من أحد الموارد الناضبة، وتأثره بعوامل خارجية، مما يجعل اقتصاده أسير للمتغيرات الدولية.

3. يعود أسباب الانفتاح التجاري فيه الى اختلال كل من (الهيكل الإنتاجي: هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي مقابل تراجع القاعدة الإنتاجية (الزراعة والصناعة) وبنية الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي لصالح الانفاق الجاري)، ناهيك عن (اعتماد اقتصاده على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة).

4. بالنسبة الى آثاره، فقد تأرجحت بين الإيجابية "ضئيلة" (زيادة الإنتاجية وجودتها مع اضعاف الاحتكار المحلي، الخ.)، والسلبية هي الغالبة (زيادة عجز الموازنة العامة وتدهور قدرة الأمن الغذائي وعدم قدرة الصناعة على المنافسة دولياً وزيادة معدلات الفقر والبطالة).

2.4. المقترحات

1. إقامة الدراسات والندوات والمؤتمرات العلمية الدولية التي تهتم بقطاع التجارة الخارجية.
2. من الضرورة، توفير حماية كمركية للسلع الاستهلاكية المستوردة من ناحية، ووضع سياسة استراتيجية لاستيراد مستلزمات الإنتاج الرأسمالي على وجه الخصوص من ناحية أخرى.
3. تنويع قاعدة الصادرات، بوضع خطط استراتيجية "متوسطة أو طويلة الأمد" من أجل استغلال العوائد النفطية "في حال ارتفاع أسعار النفط" بغية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية غير النفطية (الزراعية والصناعية) ورفع قدراتها الإنتاجية من خلال تحسين القدرة التنافسية، وإنتاج ما يمكن انتاجه محلياً و الحد من استيراده.
4. على وفق النقطة الثالثة، التقليل من درجة التركيز السلعي للصادرات "النفطية" والاستيرادات "الاستهلاكية"، مقترناً بتوفير المناخ الاستثماري الملائم بهدف جذب الاستثمار "المحلي والاجنبي" على حد سواء.
5. للحد من عجز الموازنة العامة للدولة، يتطلب إعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح الانفاق الاستثماري مقابل الحد من الانفاق الجاري، مع احياء القطاعات الإنتاجية، مما تسهم في زيادة الإنتاج وتشغيل الايدي العاملة وزيادة الواردات الحكومية.
6. يترتب على النقاط (3 و 4 و 5)، الحد من الفقر والبطالة أو تقليصهما عن طريق تشجيع المستثمرين في محاولة خلق فرص عمل بصفة خاصة للخريجين على وفق مؤهلاتهم مع الاهتمام بالقطاع الزراعي كونه يستوعب أكبر قدر من الأيدي العاملة.

5. قائمة المراجع

1. أبو شرار، علي عبد الفتاح (2007) و(2010)، الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات، الطبعة الأولى والثانية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
2. أبو عيده وشعبان، د. محمد عمر و د. عبد الحميد محمد (2009)، تاريخ الفكر الاقتصادي، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة.
3. أمين، د. هجير عدنان زكي (2008)، الاقتصاد الدولي-النظرية والتطبيقات، الطبعة الأولى، دمشق: دار الفكر للتنفيذ الطباعي والتوزيع.

4. البغدادي، حسين سلمان جاسم(2014)، تحليل واقع الأمن الغذائي في العراق وإمكانيات تحقيقه، مجلة القادسية، جامعة القادسية: كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (16)، العدد(3).
5. البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2014- 2020)، الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، الفصل السادس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
6. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية(2014-2020)، مؤشرات القطاع الحقيقي، مؤشرات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث.
7. تواتي، ناجي(2001)، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
8. جبير، علي سعدي عبد الزهرة(2020)، تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العراقي، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد(35)، السنة(الثامنة).
9. حاتم، د. سامي عفيفي(1995)، دراسات في الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
10. الحسنوي، د. كريم مهدي(1987)، المدخل الى الاقتصاد الدولي، جامعة بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بدون طبعة.
11. خليل، شذى(2017)، التصحر في العراق ومعوقات الحلول، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 19 / 11. www.faceiraq.org
12. ساكر، د. محمد العربي (2006)، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
13. سلمان، هيثم عبد الله (2000)، دراسة وتحليل التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة للمدة(1987- 1997)، رسالة ماجستير، جامعة البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد.
14. السمان وآخرون، د. محمد مروان(2009)، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
15. السواعي، خالد محمد (2006)، التجارة والتنمية، الطبعة الأولى، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
16. صالح، د. صالح(2004)، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، الطبعة الأولى، مصر- المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

17. الصرن، رعد حسن (2000)، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العوالة والحرية والرفاهية الاقتصادية، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الرضا للنشر والتوزيع.
18. صندوق النقد الدولي، التقرير القطري (2015)، العراق - قضايا مختارة، واشنطن، أغسطس.
19. صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2017)، أبوظبي: الامارات العربية المتحدة.
20. الطائي، هند سلمان الياس (2017)، (أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية على الاقتصاد العراقي، وآخرون، سلسلة باحثين في (وقائع مؤتمر البيان السنوي الأول: التخطيط لرسم سياسة اقتصادية ومالية جديدة في العراق)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد: دار الكتب والوثائق.
21. العاني، طه (2020)، حرمان وعمالة وتعنيف... هذا ما يواجه الطفل العراقي في يومه العالمي، في 11/20 www.alajazeera.net.
22. عبد الرزاق، د. مصطفى حسين (2018)، التوظيف الاقتصادي للأفناق العسكري العراقي ما بعد داعش، مجلة لارك للفلسفة والانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط: كلية الآداب، ج(3)، العدد (30).
23. عبد الرضا، د. نبيل جعفر (2012)، تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون الى فريدمان، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي.
24. عبد الرضا وحسن، د. نبيل جعفر وباسمة كزار (2016)، سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي، 2016، الطبعة الأولى، البصرة: شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة.
25. عجمية، د. محمد عبد العزيز (1978)، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية.
26. كاظم، حسن لطيف (2020)، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا في العراق، قطر: المركز العربي للأبحاث والسياسات.
27. الكناي، كامل كاظم (2013)، أرجوحة التنمية في العراق بين أرث الماضي وتطلعات المستقبل - نظرة في التحليل الاستراتيجي، الطبعة الأولى، بغداد: دار الدكتور للعلوم.
28. الكواز، د. احمد (2009)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، سلسلة جسر التنمية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، العدد (81)، السنة (8).
29. كوران، مصطفى (2020)، (40% من سكان العراق يعانون البطالة وشهادات عليا بدون تعيين)، في 8/8 www.rudawarabia.net.

30. مراد، صاوي(2013)، الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية—دراسة قياسية، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (417)، السنة (36).
31. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2009)، دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية، الخرطوم: جامعة الدول العربية.
32. النجفي، د. سالم توفيق (2000)، أساسيات علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
33. هيئة أبحاث السوق والتخطيط الاستراتيجي(2020)، كيف استفادت الصين من انخفاض أسعار النفط بالرغم من جائحة كورونا، في 1/19 www.somooil.gov.iq.
34. وزارة التخطيط، إحصاءات المنشآت الصناعية الكبيرة السنوي لسنة (2016)، بغداد: مديرية الإحصاء الصناعي.
35. وزارة التخطيط(2010)، تقرير الاقتصاد العراقي لعام "2009"، بغداد: دائرة السياسات الاقتصادية والمالية.
36. وزارة التخطيط(2020)، تقويم أثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق: دراسة معدة بالشراكة مع البنك الدولي(WB) ومنظمة الأمم المتحدة(UNIEF).
37. وزارة التخطيط(2018)، خطة التنمية الوطنية(2018 – 2022)، الفصل الثاني: السكان والقوى العاملة، الفصل السابع: التخفيف من الفقر، بغداد.
38. وزارة التخطيط(2016)، مؤشرات التشغيل والبطالة، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء.